
كلمة الإفتتاح في منتدى الإدارة المؤسسية السليمة والمؤسسات المصرفية والمالية

يطيب لي أن أرحب بكم في إفتتاح فعاليات منتدى "الإدارة المؤسسية السليمة والمؤسسات المصرفية والمالية" الذي ينظمه بنك الكويت المركزي بالتعاون مع إتحاد المصارف الكويتية في إطار سعيه المتواصل لتسليط الضوء على أهمية الإدارة السليمة في الشركات بصفة عامة، وفي البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة، وهو من المواضيع التي باتت تحتل مكان الصدارة في الصناعة المصرفية.

لقد تزايد الإهتمام بموضوع الإدارة السليمة في الشركات "Corporate Governance" مع التحوُّلات الهامة في دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتزايد درجة الوعي بشأن أهمية الدور الذي تلعبه الشركات في الحياة الإقتصادية. كما بدأ هذا الموضوع في الأعوام الأخيرة يحظى بأهمية خاصة لدى الإدارات الإقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة، وأدت إلى إهتزاز الثقة في سلامة الإدارة لدى هذه الشركات وصحة نتائجها المالية المعلنة، والتي كانت من أهم العوامل التي أدت إلى حركة التسارع عبر العالم نحو إدارة أقوى للشركات تستهدف المحاور الرئيسية التي تقوم عليها مبادئ الإدارة السليمة، وبصفة

خاصة ما يتعلق بزيادة كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية، وتعزيز جوانب الإفصاح المالي، وتحديد مسؤوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، ومعايير إستقلالية المدقق الخارجي، إضافة إلى التأكيد على أهمية معايير السلوك المهني والأخلاقي.

هذا، وتماشياً مع التوجهات العالمية، فإنه يمكن تعريف إدارة الشركات بأنها "مجموعة العلاقات المترابطة بين الإدارة التنفيذية للمؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف الأخرى ذات العلاقة". وفي سياق هذا التعريف فإن الإدارة السليمة للشركات تتضمن الهيكل الذي يتم من خلاله "تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومراقبة الأداء، مع توفير التحفيز الملائم لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسعي نحو تحقيق الأهداف لصالح الشركة والمساهمين ضمن إجراءات تسهيل الرقابة الفعالة وتشجيع المؤسسات على إستخدام الموارد بصورة أكثر فاعلية". وبالتالي فإن الغرض من الإدارة السليمة هو بناء وتقوية المساءلة، والمصداقية والشفافية، وسلامة البيانات والمعلومات، بهدف حماية المساهمين، والموظفين، والعملاء، والجمهور، والمراقبين.

ولا يخفى عليكم أن موضوع الإدارة السليمة في البنوك له خصوصية تستمد أهميتها من محورين أساسيين. يتمثل المحور الأول منهما في طبيعة الدور الذي تلعبه هذه البنوك في الحياة الإقتصادية وجسامة المخاطر والتداعيات الناجمة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي والتي لا تطل آثارها فئة المساهمين في هذه الشركات فحسب، بل إن هذه الآثار تمتد لتشمل أصحاب الودائع

والمدخرات، وقد تؤدي إلى تعطيل آلية نظم الدفع في الإقتصاد. هذا ولا يخفى على أحد ما لذلك من تداعيات مختلفة ربما أقلها التكاليف الباهظة لأي محاولات للإصلاح المالي. ويتمثل المحور الثاني في طبيعة العمل المصرفي والمالي من حيث تزايد درجة التعقيد في أعمال البنوك وتعذر مراقبة مخاطرها المتعددة من جانب السلطات الرقابية فقط، إضافة إلى أنه من المتعذر أيضاً على النظم والتعليمات المصرفية الإستجابة لكل إبتكار مالي، الأمر الذي يتطلب معه أمن وسلامة البنوك والمؤسسات المالية أن تلعب الإدارة السليمة في هذه البنوك والمؤسسات دوراً مكملاً للدور الملقى على عاتق السلطات الرقابية في حماية الأجهزة المصرفية والمالية وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي. ولذلك، يرى آلان جرينسبان (Alan Greenspan) في هذا المجال أن الإدارة السليمة في البنوك هي خط الدفاع الأول لنظام مصرفي سليم وآمن. وفي الإتجاه ذاته، يؤكد (Lee Long) رئيس السلطة النقدية في سنغافورة أن الرقابة المصرفية الفعالة يتوجب أن تساندها مبادئ إدارة سليمة خاصة في مجال الإفصاح وإنضباط السوق.

لقد شهد الإقتصاد الكويتي خلال السنوات الأخيرة مجموعة متغيرات تؤكد على أن موضوع الإدارة السليمة في الكويت بات يحتل أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويمكن إيجاز أهم مظاهر هذه التطورات ومستجداتها على النحو التالي:

(1) أن توجهات الإدارة الإقتصادية في الدولة نحو تطوير الكويت كمركز مالي تمثل أحد المتطلبات الهامة في مجال تعزيز مبادئ الإدارة السليمة في البنوك وشركات الإستثمار في دولة الكويت ، نظراً لأن هذه الإدارة

السليمة (Governance Corporate) هي أحد المقومات الأساسية لنمو الأسواق المالية ونجاحها. وفي هذا المجال يرى (Andrew Sheng) نائب الرئيس التنفيذي للسلطة النقدية في هونج كونج أن تطبيق مبادئ الإدارة السليمة كان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في جعل بلاده مركزاً إقليمياً وعالمياً رائداً للخدمات المالية، ومنوهاً إلى الدور الذي قامت به الحكومة في مجال توفير أسس قانونية لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمساهمين، والتي تعتبر من المحاور الرئيسية للإدارة السليمة. وفي الإتجاه ذاته، يرى (Jean – Pierre Roth) رئيس المجلس الحاكم لبنك سويسرا الوطني أن الإدارة السليمة هي من المقومات الأساسية للأسواق المالية الناجحة.

(٢) ويتمثل المظهر الثاني في إتساع قاعدة الجهاز المصرفي والمالي في البلاد والنمو في حجم عملياته في مواكبة حركة التطور في أداء الإقتصاد الكلي. وأرى من المناسب أن أشير في هذا المجال إلى أن عدد شركات الإستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي قد إرتفع من (٣٨) شركة في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى (٥٢) شركة في نهاية أغسطس من العام الحالي. كما إرتفع عدد صناديق الإستثمار المسجلة لدى البنك المركزي من (٣٣) صندوقاً إلى (٦٦) صندوقاً. كذلك فقد إتسعت قاعدة العمل المصرفي من خلال تأسيس بنوك جديدة، إضافة إلى السماح بتواجد فروع لبنوك أجنبية عالمية. إن تزايد أهمية الدور الذي تلعبه شركات الإستثمار في الإقتصاد الوطني يؤكد النمو الملموس في موجودات هذه الشركات، وتسارع النمو في الحسابات

النظامية والذي يعكس أهمية حجم الأموال التي تديرها هذه الشركات في صورة إستثمارات لحساب العملاء، وهي تطورات رافقها تزايد درجة إدماج هذه الشركات في السوق المحلي والأسواق العالمية، إضافة إلى تزايد درجة العلاقات المالية فيما بين هذه الشركات والقطاع المصرفي المحلي والدولي، وجميعها من مظاهر حركة التطور السريع في أهم المؤشرات المالية لأداء هذه الشركات، والتي تتطلب التأكيد على تعزيز مبادئ الإدارة السليمة.

(٣) ويتمثل المظهر الثالث لمتطلبات تكريس مبادئ الإدارة السليمة لدى الشركات في الكويت بصفة عامة، والبنوك وشركات الإستثمار بصفة خاصة، فيما هو ملاحظ من إنعكاس أداء الإقتصاد الكويتي ومؤشراته الرئيسية في تسارع حركة التطور في مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، والتي تتمثل في تزايد عدد الشركات المدرجة والقفزة الواسعة في مؤشر السوق السعري، وما نجم عن ذلك من إرتفاع القيمة الرأسمالية لأسهم الشركات فيما بين نهاية عام ٢٠٠٢ وأكتوبر ٢٠٠٥ من نحو (١٠,٥) مليار دينار، أي ما يعادل نحو (٣٦) مليار دولار أمريكي إلى (٣٨,٥) مليار دينار، أي ما يعادل نحو (١٣٣) مليار دولار. وتعكس هذه القفزة الواسعة في القيمة الرأسمالية لأسهم الشركات، وخلال أقل من ثلاث سنوات، الزيادة الملحوظة التي طرأت على قيم الأصول والثروات وما لذلك من آثار على معدلات الإنفاق على الإستهلاك والإستثمار ومستويات النشاط الإقتصادي، بما في ذلك تأسيس شركات جديدة وتزايد في عدد الشركات المدرجة،

وجميعها من المتغيرات التي باتت تؤكد، وأكثر من أي وقت آخر، على أهمية مبادئ الإدارة السليمة بمختلف جوانبها، خاصةً على صعيد الإفصاح المالي، وسلامة البيانات المالية للشركات، وشروط وضوابط الإدراج، ودور مدقق الحسابات الخارجي الذي بات عليه أن يتحمل مسؤولياته أكثر من أي وقت مضى.

كما لا يخفى عليكم ما يبذله بنك الكويت المركزي، ومنذ بداية التسعينيات، من جهود حثيثة ومكثفة في مجال توجيه البنوك للإرتقاء بالأساليب الرقابية لمواكبة التطورات المتلاحقة في العمل المصرفي الدولي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، إنسجاماً مع أهمية الدور الذي يمارسه البنك المركزي من أجل حماية الجهاز المصرفي والمالي، وكذلك إنطلاقاً من تطلعاتنا لجعل بنوكنا في مصاف البنوك المشهود لها بالكفاءة والسمعة المالية المتميزة.

ومع أن التعليمات الرقابية الصادرة منذ بداية التسعينيات غطت معظم الجوانب الأساسية للإدارة السليمة، فقد قمنا في البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ بإصدار توجيهات شاملة إلى جميع البنوك وشركات الإستثمار تغطي بصورة مباشرة "مبادئ الإدارة السليمة في المؤسسات المالية"، إنسجاماً مع التوجيهات والمعايير الدولية.

وقد عرّفت توجيهاتنا إلى هذه البنوك والشركات ماهية الإدارة السليمة، وأهمية تكريس مبادئ هذه الإدارة وتأكيد أغراضها المتمثلة - كما أشير إلى ذلك آنفاً - في بناء وتقوية المساءلة والمصادقية والشفافية، وسلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية المساهمين والموظفين والعملاء والجمهور والمراقبين. كذلك غطّت هذه التوجيهات بصورة شاملة العناصر الرئيسية التي تقوم عليها مبادئ الإدارة السليمة، والتي تتمثل في "وجود مجلس إدارة بأعضاء لديهم الأهلية والخبرة اللازمة للقيام بواجباتهم، وتحديد مسؤوليات المجلس والإدارات التنفيذية من حيث وضع أهداف إستراتيجية للمؤسسة وخطط أداء سنوي وتقييم مستمر لهذا الأداء، وكذلك وضع مجموعة قيم تسندها موثيق لمعايير السلوك المهني والأخلاقي، تتناول تعارض المصالح والنزاهة والعدالة وحماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى، ووضع هيكل تنظيمي بخطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة، ونظم رقابة داخلية فعالة يسندها تدقيق داخلي مؤهّل ومستقل ولجنة تدقيق عليا منبثقة عن المجلس، ونظم شاملة لإدارة ومراقبة مختلف أوجه المخاطر، والتأكيد على تطبيق وظيفة الإلتزام بهذه السياسات والإجراءات، ونظم تعويضات محفّزة على تحقيق الأهداف، إضافة إلى ممارسة الإدارة بمنتهى الشفافية".

وإضافة إلى ما تقدّم، فإن بنك الكويت المركزي يأمل بتطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال (بازل ٢)، وذلك إعتباراً من ٢٠٠٥/١٢/٣١. وسوف يكون لتطبيق هذا المعيار مساهمة فعالة في تقوية جوانب هامة في مجال الإدارة السليمة في البنوك.

لقد سبق أن أشرت في أكثر من مناسبة إلى أن الركن الأساسي الذي تقوم عليه مبادئ الإدارة السليمة والترشيد الإداري يتمثل في تنمية القيم، وأخلاقيات السلوك المهني لجميع القائمين على إدارة المؤسسات والعاملين فيها، والعمل على ترسيخ هذه المفاهيم في مختلف مناحي حياتنا ومواقفنا، وهو ما يتطلب السعي لإجراء تغييرات شاملة في العادات والثقافة والمفاهيم (Cultural Changes) التي تولدت وتراكمت عبر سنوات طوال من العمل.

ومع أن التوجهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى البنوك وشركات الاستثمار قد غطت هذا الجانب، إلا أنني أرى في إنعقاد هذا المنتدى فرصة لإلقاء الضوء على أهمية تنمية مثل هذه القيم، وذلك إنسجاماً مع التوجهات العالمية من حيث التأكيد على أهمية مسؤوليات مجالس الإدارة في وضع معايير للسلوك المهني والأخلاقي كأحد العناصر الهامة في مجال تعزيز مبادئ الإدارة السليمة، وهي معايير يتوجب أن تكون مكتوبة وتمثل "قيماً" لهذه المؤسسات من شأنها أن تحفز السلوك الأخلاقي من حيث النزاهة والأمانة، وتحت على مكافحة الفساد بشتى أنواعه، وتشجع الموظفين على نقل مخاوفهم تجاه أي ممارسات غير قانونية إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة أو الإدارة التنفيذية، وذلك دون أي تردد. كما وتشمل مسؤوليات مجالس الإدارة في مجال تنمية القيم تطبيق سياسات بشأن تعارض المصالح من حيث تعريفها، أو منعها، أو إستقلالية تنفيذها والإفصاح عنها بضوابط مناسبة، سواء كان هذا التعارض فيما بين أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسة أو فيما بين الإدارة التنفيذية والمؤسسة، وذلك إضافة إلى تطبيق

وظيفة إلتزام فعالة لمراقبة مدى الإلتزام بهذه السياسات، ورفع تقرير بشأن أي إنحرافات.

وعلى البنوك وشركات الإستثمار أن تتطلق في وضعها لمعايير السلوك المهني والأخلاقي من كون مثل هذه المعايير هي في صالح هذه المؤسسات، نظراً لأنها تعزّز المصداقية والثقة في عمليات المؤسسة اليومية وإستراتيجيات عملها على المدى الطويل، وزيادة كفاءة الدور الذي تلعبه هذه الشركات ضمن آليات عمل الإقتصاد الكلي.

هذا، ويرى (Roth) رئيس المجلس الحاكم لبنك سويسرا الوطني في هذا المجال أن الأمانة والنزاهة في العمل المصرفي هما من أهم العوامل المطلوبة لنظام مصرفي ناجح، ومنوهاً إلى أهمية تأكد الجمهور وعملاء البنوك من أنه يتم معاملتهم بأمانة وبصورة عادلة.

“The most significant factor for a successful banking system is the assurance that the public, and the bank customers in particular, be honestly and fairly treated”

كذلك يرى (Roth) أن وضع وتطبيق موثيق للسلوك المهني والأخلاقي هو في مصلحة النظام المالي والمراكز المالية والسلطات الرقابية، ذلك أنه مع عولمة الأسواق وحرية تدفق رؤوس الأموال، فإن هناك مخاطر حقيقية تواجهها هذه

البنوك وتمثل في إحتمال تورطها في معاملات غير قانونية خارجة عن إرادتها، وهو ما يرى معه أن مخاطر السمعة تمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه المراكز المالية في هذا القرن، ومؤكداً في هذا المجال على أهمية قاعدة "إعرف عميلك" وأهمية مكافحة عمليات غسيل الأموال وما يرتبط بها من جرائم، ومنوهاً إلى أن مكافحة الفعالة لعمليات غسيل الأموال تتطلب تعاوناً فيما بين المؤسسات المالية والسلطات الرقابية.

وختاماً، وإذ أرى في هذا المنتدى وهذا التجمّع من الخبراء والإختصاصيين خير ما يؤكد على ما يحظى به موضوع الإدارة السليمة من إهتمام عالمي متزايد، وإهتمام مماثل من جانب بنك الكويت المركزي ضمن تطلّعاتنا نحو تطبيق معايير العمل المصرفي الدولي وجعل بنوكنا في مصاف البنوك المشهود لها بالكفاءة والسمعة الجيدة، فإنني أمل أن يساهم هذا المنتدى، وهذا التنوّع في مواضيع المحاضرات المطروحة، في إثراء روح المعرفة والإدراك السليم لأهمية الإدارة السليمة في الشركات بصفة عامة، وفي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصفة خاصّة، وأن يُعزّز هذا المنتدى تسليط الضوء على أهمية هذا الموضوع.

